

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أ.شبوطي حكيم
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير
المركز الجامعي يحي فارس المدينة
cheboutihakim@yahoo.fr

Résumé :

La petite et moyenne entreprise joue un rôle très important dans le développement économique et social des pays développés et des pays sous développés.

Nous allons aborder ce sujet en se basant sur différentes statistiques se justifiant ce rôle.

Nous allons traiter aussi la participation des PME dans le domaine du commerce extérieur (import –export), le PIB, le partenariat et la création d'emploi en Algérie.

ملخص

سوف نتطرق في هذا الموضوع إلى المساهمة التي يقدمها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، معرجين في ذلك على مساهمة هذه المؤسسات في الجزائر من خلال الجداول والإحصائيات التي حصلنا عليها من مختلف المؤسسات والجهات المعنية بذلك، وكذا الوزارة الوصية على المؤسسات ص م، مع تحليل والتعليق على الأرقام المبينة في هذه الجداول.

كما خلصنا في النهاية إلى بعض النتائج التي كانت زبدة هذا البحث مع تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

مقدمة:

تلعب المؤسسات ص م دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، فهي تعتبر المحرك الأساسي في هذين الجانبين، وذلك لكون هذا القطاع يمتاز بالمرونة والديناميكية تؤهله للعب هذا الدور، وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية التي تكون محور نقاشنا في تحليل هذا المجال:

كيف تساهم المؤسسات ص م في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟.

من خلال السؤال السابق وحتى يمكننا الإجابة عليه وتحليله تحليلًا شاملاً سوف نتطرق إلى مساهمة المؤسسات ص م في التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة ومنه في الدول النامية ومدى نجاعة هذه المؤسسات في ترقية الاقتصاد والتشغيل، ثم بعد ذلك سوف نحاول أن نبين هذا الدور في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في رفع الناتج الوطني وكذا دورها في التجارة الدولية (تصدير واستيراد)، ومساهمتها في خلق القيمة المضافة، كما نتطرق أيضاً إلى دور هذا القطاع في الاستثمار والشراكة، كما نتطرق أيضاً إلى تنمية الجانب الاجتماعي من خلال مساهمة هذا القطاع في خلق مناصب الشغل وتأهيل الكوادر المحلية وتحسين الأداء عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات البشرية المتاحة.

وفي الأخير نقدم أهم النتائج المتوصل إليها محاولين تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها مهمة.

1-أهمية المؤسسات ص م في الدول المتقدمة: تحتل هذه المؤسسات مكانة هامة ومرتفعة في الدول الصناعية والمتقدمة وذلك من خلال:

* التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع.

* تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدة صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم.

* توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات.

* الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخل والمعيشة، مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيل الأفراد¹.

2- أهمية المؤسسات ص م في الدول النامية: تكتسب المؤسسات ص م أهميتها في الدول النامية من عدة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز ذلك في ما يلي:

* تستخدم ص م فنونا إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد هذه الدول على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية.

* تتميز المؤسسات ص م بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

* تقوم المؤسسات ص م بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظراً للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.

*تقوم المؤسسات ص م بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التركز العمراني الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية². ولما كانت منشآت الصناعات الصغيرة تستخدم فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا وأساليب إنتاج مكثفة للعمل نسبيا أيضا بما يتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال في البلدان النامية، فإنها بذلك تكون هي الأقدر على تعظيم الناتج الصناعي والعمالة وذلك بالمقارنة بالمنشآت الصناعية كبيرة الحجم والتي تميل إلى استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال³.

3- دور ومكانة المؤسسات ص م في التنمية الاجتماعية: سوف نتطرق إلى

دور ومكانة المؤسسات ص م في الجانب الاجتماعي من خلال ما يلي:

1.3-خلق فرص عمل جديدة: تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعة ص و م أن تلعب دورا في ذلك، حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة، فتخلق فرصا منتجة للعمل، ومن ناحية أخرى تحول دون تدفق الأفراد على المدن الكبرى سعيا وراء فرص العمل، فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة ويلاحظ أيضا أن هذه الصناعات ص م تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف، مما يساهم في حل مشكل البطالة، وفي الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى دورها في إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيда بشريا واعدة للمشروعات الكبيرة⁴.

ويتزايد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار وكذا في الدول النامية، لأنها إما أن تكون مكثفة للعمالة أو ذات قدرة استيعابية كبيرة، فتوفر فرص العمل للفئات الباحثة عن عمل، وبالتالي، فإن المشروعات الصغيرة تعمق دور

المبادرة الذاتية وتوجه التوظيف الذاتي، ويكون دورها عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد الوطني لأنها تشكل قاعدة الانطلاق⁵.

كما يمكن أن نبين مساهمة هذا القطاع في سوق العمل في النقاط التالية:

1.1.3- إعادة تنظيم سوق العمل: ويقصد بها ما يلي⁶:

***تجزئة الطبقة العمالية وإضعاف تنظيمهم:** فانتشار عدد كبير من المؤسسات ص م في جسم الجهاز الاقتصادي يؤدي إلى تشتيت العمال على هذه الوحدات في مجموعات صغيرة يصعب عليها التنظيم داخل هذه المؤسسات، الأمر الذي يجعل العمال أكثر خضوعا لأرباب العمل مما يقلل الإضرابات في هذه المؤسسات.

***زيادة الضغط على الحكومات:** النمو الكبير للمؤسسات ص م يضعها في موقع القوة أمام الحكومات، في ما يخص القوانين المتعلقة بالأجور والتأمين على البطالة التي تقبل بتحديد الحد الأدنى للأجر عند مستويات منخفضة وضمان قلة الاضطرابات الاجتماعية والمهنية.

2.1.3-**تجنيد أكبر لعنصر العمل:** نظرا لطريقة التشغيل وتنظيم العمل في مص م تكون الرغبة في العمل أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبرى، فالمقاول باعتباره مالك للمؤسسة يكون أكثر تجنيدا من المدير في مؤسسة كبرى، كما يكون العمال أكثر حماسا ومسؤولية على الناتج نظرا لقرب الإدارة منهم وحياد العلاقات الاجتماعية إلى العلاقات الشخصية أكثر منها إلى العلاقات الموضوعية، ويظهر التجنيد هذا في ضعف معدل التغيب والمحافظة على أداة الإنتاج، والاستقرار في العمل.

3.1.3-**تخفيض كلفة العمل:** يجب أن تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل، لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسليية...) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج،

فالمؤسسات ص م باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله لذلك فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية⁷.

4.1.3-رفع شدة العمل: ويتم ذلك من خلال تحديد فترة العمل أو عدم توفير شروط مناسبة للعمل، فهذه العوامل تخفض من حجم الاستثمار اللازم لتحسين شروط العمل، الأمر الذي ينعكس على تكلفة الإنتاج.

5.1.3-تثمين عنصر العمل: يجب النظر إلى تثمين عنصر العمل من جهة إحداث مناصب شغل مهما كانت طبيعتها، حتى ولو كانت بأجور زهيدة، فالعمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال إدماجه في الحياة الاجتماعية، وينشأ علاقة بين جهد الفرد وبين نتيجة عمله، في هذا الإطار فإن للمؤسسات ص م قدرة أكبر في تحقيق هذه الأهداف نظرا لقدرتها على إحداث أكبر عدد من مناصب العمل بنفس حجم رأس المال في الصناعات الكبرى، وهكذا ففي الوقت الذي يؤدي فيه توسع قطاع م ص م إلى رفع معدل التشغيل في المجتمع، يؤدي من جهة أخرى إلى توسيع منافذ الصناعات الكبرى، مما يوسع من فرصة تحقيق الربح فيها⁸.

كما نذكر هنا أن الاهتمام بهذا القطاع تزامن مع التطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية والذي تميز بعدة مظاهر خصت أساسا البلدان المتطورة نذكر أهمها فيما يلي⁹:

أ- مسألة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتبني أسرع وأحسن السبل لذلك، فبرز النقاش في تلك الفترة حول تجنيد كافة الطاقات المتاحة.

ب- التطور غير المتساوي للبلدان الرأسمالية المتطورة وبداية بروز تباين في النمو الاقتصادي فيما بينها، بروز الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الغربية (سابقا)، وتفتقر مكانة كل من إنجلترا وفرنسا، والبلدان الأخرى وهنا

أصبحت الثورة العلمية والتقنية تلعب دورا كبيرا في هذا التباين، خاصة باعتماد أساليب تسيير حديثة، وتكنولوجيا متطورة، كان للصناعات ص م دور كبير في تحقيقها بفضل الديناميكية والقدرة على الإبداع والابتكار التي تتميز بهما.

ج_ أدت حركة التصنيع الحديثة إلى تطور النشاط الصناعي وتنوعه، حيث عرفت إدخال فروع صناعية جديدة حفزت الطلب على السلع والمنتجات الوسيطة، وكانت بدورها دافعا لظهور نشاطات جديدة، توسعت معها النشاطات التكاملية والتعاون بين المؤسسات عن طريق المقاولات الباطنية التي لعبت فيها الصناعات ص م دورا كبيرا بمساهمتها الفعالة في تغطية الطلب المتزايد من قطع الغيار، ومكونات وأجزاء مختلف الصناعات¹⁰.

د _ الأزمات التي عرفت البلدان المصنعة، والاقتصاد العالمي ابتداء من السبعينيات، خاصة أزمة الطاقة والموارد الأولية 1974-1976 خلالها أظهرت الصناعات ص م صمودا قويا أمام الركود الذي مس الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت بفضل ديناميكيتهما في إنعاش الاقتصاد وإعادة بعثه فكانت مجالا خصبا لإنشاء مناصب العمل وتلبية الحاجيات من السلع الوسيطة والاستهلاكية، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين في العديد من البلدان المتطورة يعتبرون هذه المرحلة لهذه المؤسسات، خاصة بعد أن عرف النشاط الصناعي انخفاضا كبيرا، فقد توصلت العديد من الدراسات إلى نتائج تقول بأنها قد برهنت على ديناميكية متفوقة على المؤسسات الكبرى فيما يتعلق بخلق فرص العمل الجديدة.

2.3- استخدام الموارد المحلية: تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات ص م على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه

المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تقيد في عملية الإنتاج وتعتبر كإقتصاد في صرف الأموال لشرائها، كما يلعب هذا القطاع دورا في استغلال هذه الموارد من خلال:

أ- امتصاص اليد العاملة حيث أن الصناعات الكبيرة أصبحت من النوع المكثف لاستخدام رأسمال وقليلة استخدام اليد العاملة مما يقلل مشكل البطالة.

ب- كما أن المؤسسات ص م قد نجحت في السنوات الماضية في خلق فرص عمل كبيرة في وقت انتشرت فيه البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالطبع فإن توسع الشركات الصغيرة في خلق فرص العمل الجديدة أمام الأفراد يعود إلى حيوية هذه الشركات وبسرعة نموها مما يساعد بلا شك في زيادة درجة الحيوية والنشاط داخل الإقتصاد الأمريكي كما أن تنمية ص م تهدف إلى نشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية التي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة¹¹.

1.2.3- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد القومي: تعد المؤسسات ص م إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين¹².

2.2.3- محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي: تواجه المؤسسات ص م مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع

تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم على ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية والأطفال كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحويلهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية¹³.

3.2.3-رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية والبيئية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهم ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن، وتشير إحدى الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد مساهمة فعالة وجيدة¹⁴.

4.2.3-إعداد الصناعيين الوطنيين: كما يكمن دور المؤسسات ص م في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأنها يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني والمخدرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن تكون أساسا لتكوين مجتمع الوطنيين-سواء حرفيين أو متعلمين-قادرين على بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد على التنمية الذاتية، وبالإضافة إلى ذلك

إقامة صناعات كبيرة مستقبلا تحقق السيطرة الكاملة من أبناء الوطن على مقدرات بلادهم¹⁵.

5.2.3- تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال: كما يظهر الدور الاجتماعي لهذا القطاع، كونه يخلق لدى الأفراد قيما تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد، والصناعات ص م خاصة الحرفية منها أو التقليدية أو البيئية، يمكن أن تحقق النسق المتكامل على مستوى الأقاليم المختلفة، وذلك بانتشار هذه الصناعات والمؤسسات في أرجاء الدولة وعلى مستوى المجتمع كله، وهذا يؤثر على تنمية الصناعات ص م، بما يؤدي في النهاية إلى اقتراح نوع من التطوير في إطار القيم المجتمعية¹⁶.

6.2.3- تطوير الصناعات التقليدية وتحقيق الظواهر الاجتماعية: وتظهر أهمية هذه الصناعات اجتماعيا من خلال تطور الصناعات ص م والتقليدية البدائية وتحولها إلى صناعات حديثة ومتطورة وذلك من خلال¹⁷:

أ- تنمية القدرات الذاتية للأفراد على تسويق المنتجات داخليا وخارجيا والتكامل مع البنوك والجهات المختصة بالصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة.

ب- تؤدي إلى تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية، والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات حديثة تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة وذلك نتيجة تقضيلهم للعمل في صناعات حديثة عن ممارستهم لأنشطة غير منتجة.

3.3- توزيع الصناعة: إن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا وذلك بسبب الضغط الهائل على المرافق

الموجودة ولذا فإن العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف ومن ثم تصبح الصناعات ص و م مفيدة في هذا الخصوص فهي تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام الكميات القليلة الموجودة محليا من المواد الأولية وكذلك تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة محليا، وهذا كله يساهم في التنمية الاجتماعية للدولة والمجتمع، كما تلعب المؤسسات ص م دورا فعالا في تعبئة المدخرات العائلية لأن ضعف كلفة الاستثمار في هذا القطاع تسمح لها بتعبئة موارد مالية عائلية يمكن حقنها في جهاز الإنتاج لهذه المؤسسات وبذلك تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في المجتمع ومنه زيادة الإنتاج¹⁸.

كما يعزى تصحيح هذا الاختلال الجهوي إلى المؤسسات ص م، فخاصية صغر حجمها يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى ومنه تستطيع الانتشار إلى المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبرى بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة، الأمر الذي يجعل المؤسسات ص م أكثر قدرة تنافسية من المؤسسات الكبرى في هذه الأسواق¹⁹.

وإذا تطرقنا إلى تجربة التصنيع في البلدان النامية فنجدتها تتميز بإقامة العديد من المشروعات الكبيرة العالية التكاليف وقد تكبدت الدول الكثير من الأموال لتغطية خسائرها وقد ترتب على عدم نجاح بعض هذه الصناعات ضياع قدر كبير من رؤوس الأموال فضلا عن الإبطاء في معدل النمو الصناعي، ومن ثم فإن انتشار الصناعة ص م يعتبر الخطوة الأولى الصحيحة نحو التصنيع في مراحلها الأولى وقد قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر وفي بلاد غرب أوروبا الأخرى في القرن التاسع عشر على أكتاف الصناعات ص م²⁰.

4-أهمية المؤسسات ص م في الجزائر: سوف نعتد هنا على معلومات تعبر عن الاتجاهات الكبرى للمؤشرات الاقتصادية المتصلة بالمجهود الكبير الذي تقوم المؤسسات ص م في ميدان الشراكة والاستثمار، الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وكذا في التجارة الخارجية في الجزائر.

1.4- دور م ص م في ترقية الاستثمار والشراكة:

1.1.4- دور م ص م في ترقية الاستثمار: تعتبر مشاركة المؤسسات ص م في الجزائر في مجال الاستثمار والشراكة فعالة إلى حد كبير، وذلك حسب الأرقام والإحصائيات التي سوف نوردها في الجدول التالي²¹:

جدول رقم: 01 يبين تطور قطاعات النشاطات الاستثمارية في الجزائر 2004-2005.

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات عام 2004	عدد المؤسسات عام 2005	%
01	بناء وأشغال عمومية	72.869	80.716	10.77
02	تجارة	37.954	42.183	11.14
03	النقل والمواصلات	20.294	22.119	8.99
04	خدمات العائلات	16.933	18.148	7.18
05	الفندقية والإطعام	14.103	15.099	7.06
06	صناعة المنتجات الغذائية	13.673	14.417	5.44
07	خدمات المؤسسات	10.843	12.143	11.99
08	قطاعات أخرى	38.780	41.017	5.77
	المجموع	225.499	245.482	8.86

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، سنة 2006.

من خلال الإحصائيات المذكورة في الجدول أعلاه، يتبين أن نسبة التطور في مجموع المؤسسات ص م بين سنتي 2004-2005 والمقدرة بنسبة

8.86 % تعتبر نسبة كبيرة ومقبولة جدا، وتعبّر عن تطور استثماري جيد يدل عن إقبال للمستثمرين من أجل الاستثمار في ميدان المؤسسات ص م، لكن تتراوح هذه النسبة بين 5.44 % و 11.99 % من قطاع إلى آخر، حيث تسجل أعلى نسبة في خدمات المؤسسات، بينما أخفضها سجلت في قطاع صناعة المنتجات الغذائية.

2.1.4- دور م ص م في ترقية الشراكة: لا يقتصر دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية الاستثمار فحسب، بل لها مساهمة فعالة أيضا في ترقية الشراكة والاستثمار الأجنبي في الجزائر، ويمكن أن نوضح هذا الكلام من خلال الجداول الإحصائية التالية:

جدول رقم 02 يبين توزيع المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب قطاعات النشاط.

قطاع النشاط	عدد لمشاريع	%	القيمة مليون دج	%	عدد الأجراء	%
الزراعة	04	4.76	938	0.83	294	3.4
بناء وأشغال عمومية	12	14.29	3.364	2.98	3.413	39.43
الصناعة	54	64.29	32.617	28.89	3.235	37.37
النقل	04	4.76	1.056	0.93	201	2.32
الخدمات	09	10.71	867	0.77	559	6.46
المواصلات	01	1.19	74.076	65.60	954	11.02
المجموع	84	100	112.917	100	8.565	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A N D I) سنة 2005.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أكبر قطاع استفاد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية هو قطاع الصناعة، حيث استفاد بنسبة 64.29 % من إجمالي المشاريع الأجنبية في الجزائر، بينما يأتي في المرتبة الثانية قطاع

البناء والأشغال العمومية بنسبة 14.29 %، أما المرتبة الأخيرة فهو قطاع
المواصلات بنسبة 1.19 %، هذا من ناحية عدد المشاريع، ومن ناحية عدد
العمال نجد قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل الصدارة ب 39.43 %
متبوعا بقطاع الصناعة الذي يشكل 37.37 % من إجمالي عدد الأجراء، كما
نقدم الجدول التالي لمساهمة م ص م في الاستثمار الأجنبي والشراكة:

جدول رقم 03 بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية لسنة 2005 في إطار م ص م.

المشاريع	عدد المشاريع	%	مليون دج	%	عدد الأجراء	%
المشاريع الوطنية	2.171	96	398.612	78	70.295	89
المشاريع الأجنبية	35	2	19.104	4	4.145	5
عن طريق الشراكة	49	2	93.813	18	4.511	6
عن طريق المشاريع الأجنبية المباشرة	84	4	112.917	22	8.656	11
المجموع	2.255	100	511.529	100	78.951	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لسنة 2005.

من خلال هذا الجدول يتضح أن المشاريع الأجنبية سواء عن طريق
الشراكة أو الاستثمارات المباشرة تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالمشاريع الوطنية،
فهي لا تتعدى نسبة 4% من إجمالي المشاريع في قطاع المؤسسات ص م، كما
يشغل نسبة 11 % من إجمالي اليد العاملة، لكن الشيء الذي يمكن تأكيده هنا
هو أن هناك إقبالا أجنبيا على هكذا نوع من الاستثمارات، وسوف يتطور حتما
إذا ما توفرت الظروف المناسبة في المستقبل.

2.4- مساهمة م ص م في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة: لاشك أن
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا أساسيا ومحوريا في ترقية الناتج الداخلي
الخام وكذا القيمة المضافة، وذلك من خلال المساهمة الفعالة في خلق الثروة

وتحريك المدخرات، ويمكن تدعيم هذا الكلام عن طريق الجداول الإحصائية التالية:

1.2.4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

جدول رقم 04 يبين تطور الناتج الداخلي الخام للم ص م بين 2000-2004.
الوحدة : مليار دينار جزائري.

2004		2003		2002		2001		2000		البيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
21.8	598.65	22.9	550.6	23.12	505.0	23.6	481.5	25.2	457.8	القطاع العام
78.2	2146.75	77.4	1884.2	76.9	1679.1	76.4	1560.2	74.9	1356.8	القطاع الخاص
100	2745.4	100	2434.8	100	2184.1	100	2041.7	100	1814.6	مجموع PIB

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ons .

من خلال المعطيات المبينة في هذا الجدول، ومن خلال مقارنة بسيطة بين القطاعين العام والخاص، يتضح أن القطاع الخاص أكثر مردودية من القطاع العام، وهو أكثر منه إقبالا على الاستثمار، وأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية والتشغيل أيضا، وأن عدد المؤسسات الخاصة في ازدياد مستمر مقابل تناقص مستمر لمؤشرات القطاع العام، وأن أيضا أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنتمي إلى القطاع الخاص.

2.2.4- مساهمة المؤسسات ص م في القيمة المضافة: إن عملية تدقيق

بسيطة في الجداول المبينة تبين النتائج والملاحظات التالية:

* مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في تطور مستمر.

* مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة في تراجع مستمر.

* أكبر قطاع يجلب الاستثمارات الخاصة هو قطاع التجارة، بينما أكثرها استثمار من طرف القطاع العام هو قطاع البناء والأشغال العمومية.

* أضعف مساهمة في القيمة المضافة التي حققها القطاع الخاص تفوق بكثير أكبر مساهمة في القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع العام.

3.4- مساهمة م ص م في التجارة الخارجية: لا يقتصر دور ومساهمة قطاع المؤسسات ص م على المجالات المذكورة سابقا، بل لهذه المؤسسات حضور قوي في ميدان التجارة الخارجية (استيراد وتصدير)، ويملك القطاع الخاص حصة الأسد من التجارة الخارجية للمؤسسات ص م، حيث ساهم بمبلغ 907 مليون دولار في الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2005 أي بزيادة 16.13 % مقارنة بسنة 2004، كما يمكن تأكيد هذا الكلام من خلال الجداول الإحصائية التالية²²:

جدول رقم 05 يبين أهم صادرات القطاع الخاص سنة 2005 خارج المحروقات²³.

الوحدة: مليون دولار.

معدل التطور %	2005		2004		البيان
	%	القيمة	%	القيمة	
22.39	34.75	315.15	-	257.5	زيوت ومنتجات مستخرجة من تقطير الزفت
34.74	17.90	162.36	15.43	120.5	النشادر اللامائي

مجلة البحوث والدراسات العلمية ن: ب ع: 02 - ديسمبر 2008

59.39	11.51	104.4	839	65.5	بقايا وفضلات حديد الزهر والفولاذ
160.91	5.35	48.53	2.38	18.60	بقايا وفضلات النحاس
8.86	5.27	47.79	5.62	43.9	الأسمدة المعدنية (نترات الألمنيوم)
27.19	5.10	46.24	0.21	1.64	علب وأكياس وحافظات وتغليف من الورق
54.91	4.73	42.91	3.55	27.7	الهيدروجين والغازات النادرة (أرجون)
47.87	4.14	37.56	3.25	25.4	الزنك في حالة خام
64.40-	2.87	26.02	9.36	73.1	منتجات مدرفلة مسطحة من الحديد والفولاذ
-	2.40	22.15	2.87	22.4	الكحول غير الحلقية ومشتقاتها
11.58	2.25	20.42	2.34	18.3	فوسفات الكالسيوم الطبيعي
2.12-	2.04	18.5	2.42	18.9	التمور
16.13	100	907	100	781	المجموع

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية 2005 (CNIS)

ويمكن القول بأنه تعددت الحجج التي يمكن أن تساق دعما للمؤسسات ص م فبالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في ميدان تثمين اليد العاملة، فإنها تلعب دورا أساسيا كذلك في تنمية اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية- على حد سواء - رغم المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة.

خاتمة:

في نهاية هذا البحث يمكننا القول بأن موضوع المؤسسات ص م هو موضوع الساعة وذلك لما يحمله هذا القطاع من حلول لمعظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بحكم مرونته وإلمامه بجميع الأنشطة وفي كل المجالات، كما يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

أ-المؤسسات ص م تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا تنمية دون الاهتمام بهذا القطاع.

ب-المؤسسات ص م ساهمت عبر مختلف العصور وفي كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية في تطوير وتحسين اقتصادياتها.

ج-قطاع المؤسسات ص م قطاع استراتيجي يمكن من خلاله القضاء على مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة كانت.

كما يمكننا أن نقدم من خلال النتائج السابقة الاقتراحات والتوصيات التالية:

أ-لا بد للدولة أن تحرر القطاع الصناعي وترفع عنه كل الحواجز الضريبية والقانونية والاجتماعية حتى يتسنى له النمو بطريقة تسمح له بمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، أما إذا كانت الدولة تحتكر القطاع الصناعي وتعتبره قطاعا عاما فذلك لا يشجع على الاستثمار.

ب-ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في ما يتعلق بطريقة تعاملها مع قطاع المؤسسات ص م وكيف تطورت هذه الأخيرة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى أمر ضروري للجزائر حتى تختصر الطريق أمامها لحل مشاكلها التنموية.

ج-ضرورة تقديم المشورة الاقتصادية والفنية فيما يتعلق بإقامة المشاريع الاستثمارية بغرض مساعدة المستثمرين في المجال، وحتى يتمكن هؤلاء المستثمرون من اختصار الوقت والنفقات والجهود لإنشاء مؤسساتهم.

وفي الأخير يمكننا أن نؤكد أن المؤسسات ص و م تعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية والتشغيل، لأنها تستوعب الفائض من اليد العاملة وتستعمل الخامات المحلية مهما كان نوعها.

قائمة الهوامش والمراجع :

- 1- لؤي محمد زكي، المنشآت ص م السعودية (الواقع والآفاق) ،ندوه حول المشروعات ص م في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، من 18-22 يناير 2004. بالقاهرة، مصر، ص:16.
- 2- لؤي محمد زكي، المنشآت ص م السعودية (الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص: 25 .
- 3- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1993، ص:40.
- 4- منظمة العمل العربي، مكتب العمل العربي، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي،الدورة الحادية والعشرون، القاهرة، سنة 1994، ص:60.
- 5- سيف سالم سيف المنصوري، المشروعات الصغيرة كأداة لإعادة هيكلة اقتصاد إمارة أبوظبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة،جامعة عين شمس، القاهرة، سنة 2005، ص:39.
- 6- دمدوم كمال، دور الصناعات الغيرة والمتوسطة في تهيئة عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة، مجلة دراسات اقتصادية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية-البصيرة-العدد 02 سنة 2000، ص:201.
- 7- نفس المرجع، ص:202.
- 8- نفس المرجع، ص:203.
- 9- لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1996، ص:27.
- 10- نفس المرجع، ص:28.

- 11- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 2005، ص:76.
- 12- عبد الحميد أحمد قيووان، دور بنوك التنمية الصناعية في تطور الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية المصرية، المؤتمر الأفريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية، القاهرة، سنة 1978، ص:9.
- 13- أحمد حلمي عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة 1994، ص:46.
- 14- نيفين فرج إبراهيم، دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع إشارة خاصة لدورها في تنمية محافظة المنوفية، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، سنة 2000، ص:36.
- 15- عبد الحميد قبودان، دور بنوك التنمية في تطوير الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية للمؤتمر الأفريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية، القاهرة، سبتمبر 1978، ص:3.
- 16- محمود مهني الكردي، البناء الاجتماعي المصري ونسق القيم ورؤية خاصة بالصناعات الصغيرة والحرفية، ندوة الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية، أوراق ومدلولات الندوة، الإسماعيلية، أكتوبر سنة 1989.
- 17- أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكل البطالة في مصر، أطروحة دكتوراه غير م، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 2002، ص:75.
- 18- دمدوم كمال، مرجع سبق ذكره، ص:204.
- 19- نفس المرجع ، ص:204.

- 20- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية سنة 1992، ص:215.
- 21- موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شبكة الإنترنت www.pme.dz
- 22- وزارة م ص م، نشرية المعلومات الاقتصادية، بيان رقم 8 لسنة 2005، ص35.
- 23- نفس المرجع، ص:32.